تداعيات قانون إسرائيلي عنصري بحق الأسرى

شرحبيل الغريب
كاتب ومحلل سياسي

صادق الكنيست الإسرائيلي، بصورة نهائية، على قانون عنصري جديد يقضي بسحب الجنسية والإقامة من الأسرى الفلسطينيين، منفّذي العمليات البطولية ضد "جيش" الاحتلال ومستوطنيه، ممن يقطنون في الأراضي الفلسطينية العام ١٩٤٨ والقدس المحتلة.

وينص القانون على إبعاد هؤلاء الأسرى عن مسقط رأسهم فور انتهاء فترة محكوميتهم إلى المناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية، وصوّت لمصلحة قانون سحب الجنسية والإقامة ٩٤ عضواً في الكنيست من الائتلاف الحاكم بزعامة نتنياهو، وأعضاء من المعارضة الإسرائيلية، فيما عارضه عشرة نواب محسوبين على القائمة العربية. الملاحظ في التصويت على هذا القانون أنه جاء بإجماع إسرائيلي واسع من أعضاء الائتلاف الحكومي والمعارضة الإسرائيلية في آن واحد، في مؤشر خطير على أبعاد هذا القانون على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وكذلك الموقف الإسرائيلي الموحد في استهداف الفلسطيني وهويته وأرضه، إذ إن نص القانون لا يُخفي أنه كتب ضد الفلسطينيين دون غيرهم من أجل انتهاك مزيد من حقوقهم وسحب جنسيتهم وتهجيرهم من أرضهم ومنازلهم، ويمكن قراءة خطورة هذا القانون وتداعياته وفق الآتي:

- خطورة توقيت إقرار القانون أنه جاء في بيئة سياسية إسرائيلية تشهد خلافات وتصاعداً لحالة التجاذبات السياسية والصراعات والانقسامات الحقيقية، وهو ما يقرأ أن الاحتلال الإسرائيلي إذا ما تعلق الأمر بالفلسطينيين فإنهم يتحدون فوراً، في خطوة انتقامية واضحة جاءت من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين الإسرائيلي، وهذا يدلل أن الأطياف السياسية داخل "إسرائيل" تجنح كلها نحو العنصرية والفاشية أياً كان لونها، وتتوافق فوراً ضد الحقوق الفلسطينية.

- استهداف هذا القانون هو أبعد من مسألة استهداف الأسرى منفذي العمليات ضد "جيش" الاحتلال ومستوطنيه، بل يعد بداية لشرعنة سافرة وواسعة عنوانها التهجير القسري والطرد الجماعي للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويمهد تطبيق هذا القانون لسحب الجنسية والإقامة؛ لتنفيذ مشاريع تهجير وتطهير عرقي بحق الفلسطينيين، وخاصة بحق سكان منطقة وادي عارة، وهي قرية فلسطينية محتلة منذ العام ١٩٤٨، وتحيّن الظرف المناسب لتمرير هذا المشروع المبيّت منذ عقود طويلة.

- يشكّل قانون سحب الجنسية والإقامة من الأسرى الفلسطينيين منفذي العمليات البطولية غطاءً وأداة قانونية إسرائيلية لتفريغ مدينة القدس من سكانها الفلسطينيين الأصليين، وطردهم لمصلحة تعزيز استيطانها وتهويدها، ومقدمة تمهيداً لتكريس واقع الاحتلال وتغيير الأوضاع داخل المسجد الأقصى ومدينة القدس.

- الخطورة في القانون أنه يضرب بعرض الحائط القانون الدولي والإنساني، والإيذان ببدء تطبيقه يعني أنه سيسري بأثر رجعي ضد الفلسطينيين الذين اعتقلوا في السجون الإسرائيلية سابقاً ويتلقون رواتب من هيئة شؤون الأسرى الفلسطينيين كأسرى محررين باعتبارها جريمة، وستسحب مواطنتهم وسيتم تهجيرهم عن منازلهم بشكل قسري.

- يرسخ القانون سياسة الاحتلال العنصرية الفاشية بحق الفلسطينيين القائمة على الفصل العنصري، إذ إنه قانون يوصم الفلسطينيين الذين ينفذون عمليات بطولية بتهمة الإرهاب، ويتيح توفير الحماية القانونية للمستوطنين الذين قاموا بجرائم حرب ضد الفلسطينيين.

- يتناقض القانون الإسرائيلي العنصري، وبشكل صارخ، مع القانون الدولي الذي يمنع طرد أي مواطن من وطنه وبلده، كما ويشكل أساساً للملاحقات السياسية، والإفراط في استخدام أنظمة الطوارئ التي ورثتها "دولة" الاحتلال الإسرائيلي عن الانتداب البريطاني، بما في ذلك تحديد الحركة والاعتقال الإداري والطرد، بناء على تقديرات أو معلومات استخبارية.

لمثل هذا القانون العنصري تبعات فلسطينية من جهة وإقليمية من جهة أخرى، إذ سيمنح تطبيقه الاحتلال الإسرائيلي أداة قانونية لتغيير الطابع الديموغرافي للقدس بالكامل، كما سيتيح سحب المواطنة جماعياً من الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام ٤٨، أما عن سكان مدينة القدس فسيتعزز تطبيق هذا القانون، بشكل أوسع، خلال المرحلة المقبلة؛ لتعزيز ما بدأته وممارسته الحكومات الإسرائيلية السابقة من سحب المواطنة والجنسية عن عدد من الفلسطينيين كان أبرزهم ثلاثة نواب في المجلس التشريعي الفلسطيني، ووزير شؤون القدس في الحكومة الفلسطينية العاشرة، وطردتهم بذريعة الانتماء إلى حركة حماس. فلسطينياً وعربياً، وأمام حالة الوحدة الإسرائيلية العنصرية ضد الفلسطينيين التي برزت في إقرار هذا القانون، فإن المطلوب إزاء الموقف العنصري للاحتلال الإسرائيلي، اتخاذ موقف فلسطيني وعربي واضح وحازم ضد القانون باعتباره قانون تطهير عرقي وفصل عنصري استعماري بامتياز.

أما على الصعيد الدبلوماسي والقانوني، فهناك فرصة كبيرة لأن يكون للجامعة العربية موقف عملي وفوري بالتواصل والتعاون مع لجنة المتابعة العليا للفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، يضمن رفع قضية قانونية أمام المحافل الدولية، ولا سيما أمام مجلس حقوق الإنسان ولجنة التحقيق الدائمة في جرائم الاحتلال الإسرائيلي، والتي أقرت في أيار/ مايو من العام ٢٠٢١م، وزارت الأراضي الفلسطينية أكثر من مرة للاطلاع والتحقيق في جرائم إسرائيلية ارتكبت بحق الفلسطينيين.

تسابق "إسرائيل" الزمن أكثر من أي وقت مضى لحسم الصراع مع الفلسطينيين بالقوة والقانون على كل الصعد؛ عبر شرعنة مثل هذه القوانين العنصرية، التي تستهدف الوجود الفلسطيني بعينه، سواء بتعزيز واقع الاستيطان في الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، أو حتى داخل مدينة القدس بهدف فرض التقسيم الزماني والمكاني في المسجد الأقصى، أو حتى الاستهداف الواضح والصارخ للأسرى والأسيرات في السجون الإسرائيلية، والتي تشهد حالة غليان متسارعة من جراء سياسة القمع والتنكيل وسن القوانين الخاصة بعزل الأسيرات.

تأتي كل هذه الإجراءات وحالة التغول الإسرائيلي غير المسبوقة، في وقت يزداد المشهد الفلسطيني سخونة نحو التصعيد المرتقب الذي بات أقرب مما يتصوره البعض، أو حتى الانفجار المفاجئ، في وقت باتت حكومة نتنياهو تهرب إلى الأمام في جرائمها بحق الفلسطينيين؛ للتخفيف من حدة الضغط الداخلي من جراء استمرار التظاهرات المنددة والمنادية بإسقاط الائتلاف الحكومي بزعامة نتنياهو، تزامناً مع ما حذر منه رئيس "دولة" الاحتلال من أن الأمور في "إسرائيل" باتت على برميل من البارود، وأنها قد تذهب نحو الصدام العنيف والحرب الأهلية.

خطورة توقيت إقرار القانون الإسرائيلي الذي يقضي بسحب الجنسية والإقامة من الأسرى الفلسطينيين، منفّذي العمليات البطولية جاء في بيئة سياسية إسرائيلية تشهد خلافات وانقسامات حقيقية

سوريا تمنح الفرصة لمواجهة الغرب الاستعماري

رشاد أبو شاور
كاتب ومحلل سياسي

نعم، سوريا أمام اختبار جديد، في رحلة معاناتها، هي التي تحمّل شعبها العربي الأصيل معاناة امتدت طيلة ١١ سنة مفتوحة على احتمالات آلام تضيف إلى ما عانته في حرب كلّفتها دماً ودموعاً وجهوداً وصبراً دماراً وخراباً فوق الاحتمال، لكنها حتى الآن صمدت صموداً مبهراً أذهل الأعداء الذين دفعوا بمئات ألوف الإرهابيين لتدميرها وتمزيقها شظايا عقاباً لها على تمسّكها بدورها ومسارها ورفعها لراية انتمائها العربي، وتشبّثها بفلسطين القضية ورفضها المساومة عليها، وعالمياً بتوجّهها شرقاً، أي بتحديد حاسم جازم لخيارها السياسي الاستراتيجي في مواجهة الغرب الاستعماري المتوحّش المعادي للشعوب... ضرب الزلزال الرهيب تركيا وسوريا بتاريخ ٦ شباط/فبراير الجاري، وأخرجت الأرض أثقالها، كما في القرآن الكريم، وتساءل الناس برعب وذهول: مالها؟ وحدّثت أخبارها البشر في كل مكان، وأمام الهول تضامنوا مع المنكوبين في تركيا، وامتنعوا بلؤم وعنصرية عن تقديم الدعم لشعب سوريا المنكوب كجيرانه وأشقائه الأتراك.

فقانون قيصر الأميركي يترصّد كلّ من يفكّر بتقديم يد العون لسوريا الدولة والشعب، ويخنع له الجبناء الانتهازيون والمنافقون، ولا يرفعون الصوت اعتراضاً على تجبّر وتفرّد أميركا في سن قرارات تفرضها على البشر دولاً وشعوباً من فوق إرادة هيئة الأمم، والشرائع والقوانين، وكأنها ربّ العباد تأمر وتفرض وتعاقب كما يحلو لسدنة البيت الأبيض.

سوريا المنكوبة بالزلزال تعاني من الحصار الأميركي بقانون قيصر الخانق، وتعاني من سطو أميركي على ثرواتها في شمال شرقها من نفط وغاز تسرقه علناً بقوات احتلال عسكرية، وبعملاء باعوا ضمائرهم وانتماءهم لأرض يفترض أنهم ينتمون إليها، وعميت عيونهم عن رؤية أن عمر الاحتلال الأميركي محدود، وأن الأرض والثروات السورية عائدة لا محالة إلى سوريا الدولة والشعب.

سوريا المنكوبة بالزلزال المُدمّر، بخسارة ستة آلاف من مواطنيها، حتى اليوم العاشر، وبعشرات ألوف الأبنية التي دُمّرت، وبافتقادها للآلات الثقيلة التي تساعد على رفع الأنقاض، وإخراج الناس من تحت الدمار، ولافتقادها لما يحتاجه المنكوبون من غذاء ودواء وإيواء وعلاج ومستشفيات بعد الخراب الذي أوقعه الإرهابيون طيلة سنوات الحرب في كل مرافقها الصحيّة، تحتاج إلى كل شيء لمساعدتها على تحمّل نكبة الزلزال الذي فجعها بالضحايا البشريّة القابلة للازدياد، ناهيك عن تحمّل تكاليف إعادة بناء ما دمّره الزلزال.

نعم، وصلت مساعدات إلى سوريا، ولكنّ سوريا تحتاج إلى رفع الحصار الأميركي عنها، واستعادة ثرواتها في شمال شرقها، وهذا لا يتحقّق بغير رحيل الاحتلال الأميركي، وبعودة المناطق الواقعة تحت هيمنة الإرهابيين في منطقة إدلب الذين يأتمرون بأوامر تركيا... الغرب المنافق وقف مع تركيا في محنتها، رغم خلافاته مع حكّامها، ولكنه يحجب المساعدات عن سوريا، ويشدد الحصار عليها بعنصرية فضحتها معاناة الشعب السوري من خلال هول الزلزال وفواجعه...

سوريا التي خفّفت عنها المساعدات بعض آلامها تحتاج إلى الكثير الكثير لنجدة شعبها، تحتاج إلى المليارات لإعادة البناء، لإعادة تأهيل البنية التحتية المدمّرة والمخرّبة بفعل حرب الـ١١ عاماً، تحتاج إلى فتح الحدود معها بالكامل...

سوريا بمأساة الزلزال تمنح الفرصة للعرب الأثرياء لدعمها مالياً ليعوّضوا عمّا تسبّبوا به من خراب، لا أن يرسلوا لها بعض المساعدات التي هي رمزية لذّر الرماد في العيون ولرفع العتب والحرج.. والتي تأتي بعد أيام من كارثة الزلزال!

في بضعة أيام جمع الشعب التركي، وبخاصة الأثرياء، قرابة ثمانية مليارات دولار لإعادة بناء ما دمّره الزلزال.. وهي قابلة للزيادة. الشعب العربي السوري المنهك بعد الحرب المدمّرة على مدى ١١ عاماً من أين سيجمع المليارات لإعادة بناء ما دمّرته الحرب.. وما دمّره الزلزال؟!

سوريا تمنح كل العرب الفرصة ليبرهنوا انتماءهم، وذلك بتقديم العون لها، بالدعم المادي، وبرفض الحصار عليها، وكسره نهائياً، والإسهام الجدي والعملي في إنهاء المأساة التي تحمّلتها وتسبّبت بها دول عربيّة موّلت الإرهاب بمليارات الدولارات الذي أفشلته سوريا بجيشها وشعبها وقيادتها، وبدعم بعض العرب الشرفاء المقاومين...

هل ستبادر الجهات العربية الثريّة إلى مدّ اليد لسوريا، وتكفّ عن التآمر عليها، أم ستواصل دورها في تشديد الخناق عليها، رغم فشل كل ما فعلته طيلة سنوات الحرب، وما تقترفه أميركا من حصار على سوريا وخنقها بقانون قيصر والاحتلال المباشر في شمال شرقها ونهب غازها ونفطها؟!

سوريا ستصمد، والأميركيون سيرحلون مُرغمين، ومن سيحجمون عن الوقوف مع سوريا سيخسرون أنفسهم وسيندمون.

سوريا تمنح كل العرب الفرصة ليبرهنوا انتماءهم، وذلك بتقديم العون لها، بالدعم المادي، وبرفض الحصار عليها وكسره نهائياً

التحليل الإخباري

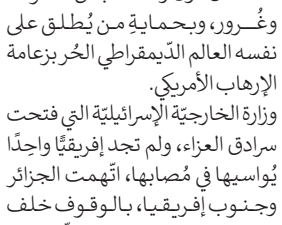

طرد إسرائيل من الاتّحاد الإفريقي..

عبدالباري عطوان
كاتب ومحلل سياسي

الحدث الأهم اليوم في رأينا قيام مجموعة من الحُرّاس والمُنظّمين، وقبل لحظات من افتتاح أعمال قمّة الاتّحاد الإفريقي في أديس أبابا بطرد الدبلوماسيّة الإسرائيليّة شارون بارلي نائبة مُدير الشّؤون الإفريقيّة في وزارة الخارجيّة من القاعة التي "تسلّلت إليها" واصطِحابها إلى الباب الخارجي، وسحب بطاقة الدّخول كعُضو مُراقب التي وضعتها على صدرها، وحصلت عليها بطُرقٍ غير قانونيّة.

لا مكان لدولة الاحتِلال العُنصريّة الفاشيّة في أوساط الدّول الإفريقيّة وقادتها الشّرفاء، هذه الدّولة الإرهابيّة التي كانت الحليف الأكبر لنظام الفصل العُنصري في القارّة، وزوّدته بالمال والتّكنولوجيا النوويّة، هذه الدّولة التي ترتكب المجازر في حقّ الشّعب الفِلسطيني بصفةٍ يوميّة، وتنهب أرضه، وثرواته، وتقتل الأطفال دون رحمة، بكُل غطرسة وغُرور، وبحمايةٍ من يُطلق على نفسه العالم الدّيمقراطي الحُر بزعامة الإرهاب الأمريكي.

وزارة الخارجيّة الإسرائيليّة التي فتحت سرادق العزاء، ولم تجد إفريقيًّا واحِدًا يُواسيها في مُصابها، اتّهمت الجزائر وجنوب إفريقيا، بالوقوف خلف عمليّة الطّرد المُهينة والمُذلّة هذه، ولكنّها لا تعرف أن هذه التّهمة تُشَرّف الجزائر دولةً وشعب المِليون شهيد، وجنوب إفريقيا حامية إرث الزّعيم الخالد نيلسون مانديلا، ومُعظم، إن لم يكن كُل، الشّعوب الإفريقيّة.

دولة الاحتِلال، وفي ذروة الهيمنة الأمريكيّة والخُنوع العربي الرسمي، حصلت في آب (أغسطس) عام ٢٠٢١ على صفةِ عُضوٍ مُراقب في الاتّحاد الإفريقي وبقرارٍ من رئيسه موسى فيكي محمد للأسف، ودُونَ الرّجوع للدّول الأعضاء، ولكنّ انتِفاضة الجزائر وجنوب إفريقيا الغاضبة، وهبّتهما، نجحتا في تجميد هذا القرار، وإصدارِ قرارٍ بالإجماع من الاتّحاد في هذا الصّدد، وتشكيل لجنة من سبع رؤساء بتحويل التّعليق إلى طردٍ دائم.

الأمانة العامّة للاتّحاد سحبت دعوةً وجّهتها للحُكومة الإسرائيليّة، وطلبت فيها عدم إرسال أيّ مندوب للحُضور، ولكنّها كعادتها، أيّ الحُكومة الإسرائيليّة، تجاهلت هذه الخطوة، وأرسلت مندوبتها المذكورة آنفًا إلى أديس أبابا لتتسلّل على حين غفلةٍ إلى قاعةِ الاجتِماع، ونَحمَدُ الله أنّها فعلت ذلك، حتى يتحوّل هذا التّسلّل إلى فضيحةٍ سياسيّةٍ عالميّةٍ.

طرد إسرائيل وسحب عُضويتها كمُراقبٍ من الاتّحاد الإفريقي، يتصدّر القضايا المطروحة على جدول أعمال هذه القمّة التي شارك فيها ٣٦ رئيسًا، وأربع رؤساء حُكومات، وكُلّ المُؤشّرات تُؤكّد، وبفضلِ جُهود رئيسيّ الجزائر وجنوب إفريقيا، ودعم جميع القادة المُشاركين، ومن بينهم السيّد غزالي عثماني رئيس دولة جُزر القمر رئيس الدّورة الحاليّة، وزُعماء ومُمثّلي مِصر وتونس وليبيا وموريتانيا علاوةً على جُزر القمر والصّومال وجيبوتي. شهر العسل الإسرائيلي في القارّة الإفريقيّة جاء أقصر بكثيرٍ ممّا توقّعه قادتها، وداعميها في أوروبا وأمريكا، بل وحتّى في بعض، العواصِم العربيّة المُطبّعة التي وقّعت معها اتّفاق سلام أبراهام المغشوش والمسموم.